### استمع إلى تقرير عن نتائج دراسه مشروع تعديل قانون الجنسية اليمنية

# مجلس النواب يناقش تعديل بعض مواد قانون الطيران المدني

## التأكيد على ضرورة مراعاة أحكام الاتفاقيات الدولية للطيران المدني

صنعاء /سبأ :

**ناقش مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي عدداً من مواد مشروع قانون تعديل بعض مواد القرار الجمهوري بالقانون رقم 12 لسنة 1993م بشأن قانون الطيران المدني في ضوء تقرير لجنة النقل والاتصالات.**

وقد أكد نواب الشعب من خلال تعديلاتهم على مشروع القانون على ضرورة أن يراعى عند تطبيق أحكام هذا القانون أحكام الاتفاقيات الدولية للطيران المدني التي تصادق عليها أو تنضم إليها الجمهورية اليمنية، وتعد جزءا مكملاً لهذا القانون، وأن تخضع جميع الرحلات الجوية التي تسير في إقليم الجمهورية، وكذلك الرحلات المسيرة منه وإليه وعبره لكافة القوانين واللوائح والأنظمة النافذة في مجال الطيران المدني، ويجب على جميع مؤسسات النقل الجوي ومستثمري وملاك الطائرات والطيارين التقيد بالنصوص والأحكام المنظمة لدخول وخروج وعبور الطائرات المدنية وأطقمها وركابها وشحناتها من البضائع والبريد، وكذلك القوانين واللوائح الخاصة بالهجرة وجوازات السفر والتأشيرات والجمارك والصحة وقواعد وإجراءات الطيران وعمليات الطائرات ومراقبة الحركة الجوية المحلية للطيران.

وأشارت تعديلات نواب الشعب على مشروع القانون إلى أنه لا يجوز ممارسة أي نشاط من الأنشطة المتعلقة بالطيران المدني إلا بموجب ترخيص مسبق من سلطات الطيران المدني، وبما لا يتعارض مع قانون الاستثمار وبصفة خاصة تشغيل مؤسسات النقل الجوي الوطنية والأجنبية وتشغيل مؤسسات الطيران العام الوطنية والأجنبية، إضافة إلى أنشطة مكاتب مؤسسات النقل الجوي الوطنية والأجنبية ووكلائها، وكذا أنشطة مكاتب وكلاء السفر والشحن الجوي إلى جانب نشاط الخدمات الأرضية للطيران.

وبين مشروع القانون والتعديلات المطروحة عليه من جانب نواب الشعب عدم جواز تشغيل أي طائرة في مجال الطيران المدني أو تسيير أي رحلة جوية داخل إقليم الجمهورية أو منه أو إليه إلا بموجب تصريح مسبق من سلطات الطيران المدني وبصفة خاصة عبور أجواء الجمهورية وكذا الهبوط الفني لأغراض لا تتعلق بحركة النقل الجوي، بالإضافة إلى رحلات الطوارئ لغرض الإنقاذ أو الإسعاف أو غير ذلك من الأغراض الإنسانية ورحلات الطائرات الحكومية الأجنبية بما في ذلك رحلات نقل الأسلحة أو الذخائر أو المواد الحربية والخطرة وكذا رحلات النقل الجوي التجاري غير المنتظم والرحلات السياحية الشاملة بالإضافة إلى رحلات الطيران العام المتعلقة بالعمل أو السياحة أو الإشغال الجوية أو الرحلات الخاصة .

من جهة أخرى استمع المجلس في جلسته إلى تقرير لجنة الشؤون الدستورية والقانونية عن نتائج دراستها لمشروع قانون تعديل المادة (3) من القانون رقم (6) لسنة 1990م بشأن الجنسية اليمنية.

وأقر على إثر ذلك إعادته إلى اللجنة المختصة لمزيد من الدراسة مع الجانب الحكومي المختص وتقديم النتائج إلى المجلس مجددا .

إلى ذلك استعرض المجلس جانبا من تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة الحسابات الختامية للموازنات العامة للدولة والموازنات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وحسابات موازنات الوحدات الاقتصادية للعام المالي 2006م وتقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بشأنها .

و بينت اللجنة في تقريرها عدداً من المهام التي استهدفتها من خلال دراستها لهذا الموضوع أبرزها التحقق من أن الأموال ألتي أقرت في الموازنات العامة والاعتماد الإضافي قد وجهت نحو الأغراض التي خصصت لها فعلا إلى جانب الوقوف أمام أبرز الإختلالات وكذا المؤشرات المتعلقة بالتجاوزات والوفورات وتشخيص أسباب وقوع التجاوزات وتحقيق الوفورات ليستفاد من ذلك عند دراسة الموازنات العامة القادمة بالإضافة إلى التحقق من أن الحسابات الختامية للموازنات العامة 2006م قد تضمنت حسابات كل الجهات المشمولة بالموازنات العامة ومدى تنفيذ توصيات مجلس النواب المتعلقة بالموازنات العامة والاعتماد الإضافي لموازنة 2006م .

وكذا التأكد من أن الأرقام الواردة في الحسابات الختامية 2006م تعكس حقيقة الأرقام الموجودة في دفاتر وسجلات الجهات (من خلال مطابقة سجلات وحسابات عينة مختارة من الجهات مع ما تضمنته مجلدات الحسابات الختامية).

وسيستكمل المجلس استعراضه لهذا التقرير والبدء بمناقشته في جلسة لاحقة.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه ..وسيواصل أعماله اليوم الأحد بمشيئة المولى تعالى .

حضر الجلسة عدد من المسئولين المختصين في الجهات ذات العلاقة .

## ماذا يريد الفلسطيني من القمة العربية؟!

د . رجب أبو رجب

ينتظر الفلسطيني في داخل الوطن المحتل وفي الشتات انعقاد القمة العربية المنتظرة على أمل أن توحد الصف العربي، والفلسطيني وتوقف العدوان على الشعب المحاصر في غزة، خاصة بعد أن انتظروا طويلاً عقد قمة عربية طارئة واستثنائية أمام المجازر البشعة إلي ارتكبها قادة الكيان الصهيوني وجيش الاحتلال في غزة، ولكن هذه القمة لم تأت ولم تنعقد، ورحلها قادة العرب إلى قمة الكويت الاقتصادية والتي أطلق عليها البعض قمة المصالحة العربية.

يتساءل المواطن الفلسطيني كما العربي هل كل ما حصل في غزة لا يكفي لعقد قمة عربية؟

قال البعض إن الخلاف العربي – العربي حال دون انعقادها، والدليل على ذلك دعوة أمير قطر للكويت التي لم يكتمل نصابها، وقال البعض أن هناك ضغوطات خارجية منعت القمة من الانعقاد، وبعض السياسيين ذهب أبعد من ذلك وقال ان انعقاد قمة عربية يشكل إحراجاً للقادة العرب لأنه لا يوجد لديهم ما يقدمونه في ظل الحجم الكبير للمجازر وليس باستطاعتهم مواجهة إسرائيل، وحتى نكون أكثر صراحة قيل من البعض لم يسمع الفلسطينيون الكلام وضربوا إسرائيل بالصواريخ خليهم؟

جيد : نحن اليوم أمام صورة جديدة للوضع العربي كما يقولون تغلب عليها المصالح.

تريدون الحقيقة هذا شيء يبعث على السرور ويدخل الفرحة إلى قلوبنا، يوم أن يتصالح العرب، ولكن على أي أساس تمت المصالحة العربية؟

هل شعر العرب أن هناك خطراً يتهددهم جميعاً ولا يستثني أحداً هذا الخطر اسمه إسرائيل ويجب أن يلتقوا لمواجهة هذا الخطر؟

هل شكلت مجازر غزة صحوة للقاء العربي في الوطن العربي كما حصل عند كل مواطن وسعى لوحدة الصف؟

أم ان هذه المصالحة لامتصاص غضب الجماهير العربية والتي لم تعد راضية عن سياسات الحكام؟

نحن نريد مصالحة عربية ووحدة عربية واتحاداً عربياً حقيقياً على أساس:

1 – تحديد طبيعة العدو.

2 – تحديد حجم المؤامرة التي تستهدف الشعب الفلسطيني بكامله في الداخل والخارج، وتستهدف كل الأحرار في عالمنا العربي ومواجهتها.

3 – وقف التطبيع مع الكيان الصهيوني من العرب والفلسطينيين.

4 – إغلاق سفارات الكيان الصهيوني في بعض العواصم.

5 – موقف عربي موحد لفك الحصار عن غزة.

6 – موقف عربي موحد لإعادة إعمار غزة.

7 – موقف عربي موحد لمنع تهويد القدس وهدم بيوت أهاليها.

8 – موقف عربي موحد يضع نهاية لمبادرة السلام العربية التي يرفضها العدو.

9 – الابتعاد عن الضغوطات على الفصائل الفلسطينية من قبل بعض الأنظمة.

10 – رفض الإذعان لقرارات الإذلال كما هو حاصل مع الرئيس البشير اليوم.

لقد سبق وأن تخلينا عن صدام حسين فعلق على حبل المشنقة تحت شعار الديمقراطية، وتخلينا عن ياسر عرفات، فجرى تسميمه واغتياله على طريقتهم، واليوم إذا تخلينا عن الرئيس البشير لا نعرف ما ينتظره؟

ثم بعد ذلك من يضمن أيها القادة العرب أن نكون في الأشهر القادمة أم السنوات القادمة أمام طلب جديد من تلك المحاكم وماذا سنفعل حينها؟

11 – نريد مصالحة تحمي المواطن على امتداد وطننا العربي من انعكاسات الأزمة الاقتصادية، تحميه من البطالة، تحميه من الجوع، تحميه من الفساد.

هذه هي المصالحة التي نريد، وهذه هي القمة التي نريد، مصالحة وقمة تشكل رافعة للأمة العربية تعيد لها المجد والعزة والكرامة التي خدشت وتخدش كل يوم أمام الاعتداءات على القدس، هل ستكون القدس على جدول أعمالكم، وإن كانت ماذا ستأخذون من قرارات بشأن القدس.

هل ستعملون على وقف هدم البيوت وكيف؟

هل ستمنعون طرد السكان وكيف؟

هل ستوقفون بناء المستوطنات الصهيونية وكيف؟

هل ستوقفون التهويد وكيف؟

القدس تحتاج وحدها قمة عربية منعقدة إلى أن تحل مشاكلها ويزول عنها الخطر.

أليس فيها هي أولى القبلتين وثالث الحرمين، أليست هي مسرى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

واجب علينا نحن العرب والمسلمين أن نحمي القدس، وهذا لن يتم إلا بوحدتنا، وحدتنا تعني قوتنا، وقوتنا ستفرض على الجميع احترامنا، اعملوا في القمة العربية على أن تكونوا أقوياء ولا تخشوا أحد.

### رئيس الوزراء لدى افتتاح دورة المجلس المركزي لاتحاد نقابات عمال اليمن :

# الحكومة حريصة على تعزيز الشراكة مع الاتحاد ودعمه للنهوض بدوره الحقيقي في التنمية

## على العمال تحمل مسؤوليتهم والتصدي لما يمس أمن وسلامة الوطن

## مجور يوجه وزارة المالية بإعادة المبالغ التي خفضت على موازنة اتحاد نقابات عمال اليمن

صنعاء /سبأ :

**أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور أن هناك مشروعا لتعديل قانون ضريبة الدخل من المقرر مناقشته في مجلس الوزراء خلال الأسبوعين القادمين وذلك باتجاه خفض الضريبة السابقة .**

### رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن

## الاتحاد ماضٍ في تحقيق أهداف العمل النقابي والعمل على سن تشريعات ترتقي بالعمال

جاء ذلك في افتتاح أعمال الدورة الثانية للمجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات عمال اليمن الذي يعقد بصنعاء خلال الفترة 28 – 29 مارس تحت شعار « تعزيز دور الحركة النقابية نحو النضال من أجل الحقوق والحريات وتجسيد مبدأ الشراكة الثلاثية».

وأكد عزم الحكومة على الارتقاء بالأوضاع المعيشية للموظفين والعمال وتعزيز الاستقرار المعيشي والحياتي وزيادة طرق التأهيل والتدريب لهم .

وبين رئيس مجلس الوزراء أن مشروع الصالح السكني لذوي الدخل المحدود الذي بدأ تنفيذ مرحلته الأولى في عدد من المحافظات ببناء ستة آلاف وحدة سكنية بتكلفة إجمالية تزيد عن 25 مليار ريال، يسهم في الحد من مشكلة الإسكان وامتصاص البطالة عبر توفير فرص العمل في مختلف المجالات المرتبطة بالعمران.

وقال الدكتور مجور « إن الحكومة تمكنت خلال الفترة القليلة الماضية من انجاز خطوات مهمة في مجالات تعزيز البناء المؤسسي والتشريعي وتعزيز استقلال القضاء والإصلاحات المالية والإدارية وإعادة الهيكلة».وأشار إلى أن الحكومة أحدثت نقلة نوعية في جهود مكافحة الفساد عبر إصدار قانوني مكافحة الفساد والمناقصات والمزايدات الحكومية وما أعقب ذلك من تشكيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد واللجنة العليا للمناقصات اللتين حققتا خلال فترة وجيزة خطوات ونجاحات ملموسة حظيت بتقدير واهتمام الكثيرين.

وقال رئيس الوزراء « يسعدني أن انقل إليكم تحيات فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ومباركته لأعمال هذه الدورة التي تأتي بعد مرور عام من نجاح أول مؤتمر للاتحاد في ظل دولة الوحدة المباركة وتمنياته لكم بالتوفيق والنجاح والخروج بنتائج تعزز من مسيرة الاتحاد وتؤدي إلى تطوير الدور الحيوي للعمال كشركاء أساسيين في بناء الوطن».

وهنأ أعضاء المجلس المركزي للاتحاد والحركة النقابية بتصحيح أوضاعهم القانونية وتأكيد الممارسة الديمقراطية في إدارة شؤون هذا الاتحاد الكبير والواسع الذي يرعى شؤون العمال ويجسد آمالهم وتطلعاتهم ويدافع عن الحقوق والحريات على مبدأ الشراكة والتنسيق والتكامل حول القضايا المرتبطة بأطراف العمل والإنتاج الثلاثة.

وأكد مجور دعم وحرص الحكومة على تعزيز الشراكة مع اتحاد نقابات عمال اليمن باعتبار العمال صناع الحياة، مشيرا إلى أن الحكومة تراقب عن كثب الجهود التي تبذلها قيادة الاتحاد لإعادة ترتيب أوضاعه الداخلية والنهوض مجددا بدوره الحقيقي في خدمة التنمية والمساهمة في تكريس سبل العيش الكريم للعمال.

وأوضح رئيس الوزراء أن المشاريع والبرامج والخطط التي تنفذها الحكومة على امتداد الوطن اليمني في إطار تنفيذ البرنامج الانتخابي الرئاسي الشامل الذي جاء معززاً لمسيرة النماء التي يقودها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، تشمل مختلف نواحي الحياة وتسعى إلى خير الوطن وأبنائه.

وتطرق إلى ما فرضته الأزمة المالية العالمية وتداعياتها من تحديات على اقتصاديات كافة دول العالم الغنية والفقيرة ، ومنها اليمن التي كان لانخفاض أسعار النفط الأثر البالغ على وضع الموازنة العامة للدولة التي تعتمد على الموارد النفطية بحوالي 70 بالمائة».

وأكد أن ذلك الأمر فرض على الحكومة إعادة النظر في أبواب الموازنة وتخفيض عدد من البنود مع عدم المساس بالأجور والمرتبات أو البرنامج الاستثماري وذلك حرصا منها على الاستقرار المعيشي للموظفين والاستمرار في المشاريع التنموية التي تساهم في الحد من البطالة.

ووجه رئيس الوزراء وزارة المالية بإعادة المبالغ التي تم خفضها على موازنة الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن ، منوها بالدور الوطني الوحدوي والنضالي البارز للحركة العمالية في مختلف الظروف والمراحل.

وحث مجور العمال على تحمل مسؤوليتهم الوطنية والتصدي الواعي للأقوال والأفعال التي تسعى إلى المساس بالثوابت الوطنية والوقوف صفاً واحداً في مساندة جهود الدولة في محاربة التطرف والإرهاب وكل عمل من شأنه المساس بأمن وسلامة الوطن والمجتمع والتأثير على التنمية والاستثمار.

وألقى رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن محمد الجدري كلمة أشار فيها إلى التطور الملحوظ الذي شهدته اليمن في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية انعكس إيجابا على الحركة النقابية .

وقال «إن الاتحاد منذ إنشائه وحتى اليوم مازال يولي اهتماما بالغا لتطوير إدارته وهياكله ووظائفه وأساليب عمله بهدف التأقلم مع المتغيرات المتسارعة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ووسائل الاتصالات وتقنية المعلومات «.

وتطرق الجدري إلى تأثير الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على تقليص الإنفاق العام من قبل الحكومة الأمر الذي جعل الاتحاد العام وقواعده العمالية في طليعة ضحايا تلك السياسة.

وقال « على الاتحاد وضع رؤى تحدد معالم الطريق إلى المستقبل لترسم لوحة العمل النقابي الجديدة وآفاقها المستقبلية وتحمل مسؤولية تنفيذها».

وأكد الجدري مضي الاتحاد في تحقيق أهداف العمل النقابي والعمل مع أطراف العمل الثلاثة (الحكومة وأصحاب العمل والعمال) على سن تشريعات عمالية متقدمة وتعزيز الحماية الاجتماعية ومواصلة الجهود من اجل تحقيق التنمية البشرية والارتقاء بالقوى العاملة والقيادات النقابية فكريا وتقنيا والحفاظ على وحدة وقوة ووطنية التنظيم النقابي.

ويناقش المجلس المركزي في دورته الحالية على مدى يومين التقرير العام لنشاط المكتب التنفيذي والنقابات العامة وفروع الاتحاد لعام 2008م وخطة المجلس المركزي ومكتبه التنفيذي للعام الحالي 2009م وتقرير لجنة الرقابة والتفتيش المالي .

حضر الافتتاح وزير الخدمة المدنية والتأمينات الدكتور يحيى الشعيبي ووزير المالية نعمان الصهيبي ووزير الزراعة والري الدكتور منصور الحوشبي وعدد من أعضاء مجلسي النواب والشورى والتنظيمات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني.